Diyala Journal
for Human Research
Website:
djhr.uodiyala.edu.iq

مجلة ديالى
للبحوث الإنسانية

p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838

مجلة ديالى للبحوث الانسانية
العدد (101) المجلد (2) ايلول 2024

ما نُسب إلى سيبويهِ في كتاب (المسائل المنثورة) لأبي عليّ الفارسيّ (بحثٌ في التحقيق اللغويّ)

د . هناء عبّاس سلمان عناد الشمريّ
كليّة التربية للعلوم الإنسانيّة في جامعة ديالى

Abstract

This Research tackles what is attributed by Abu Ali AL-Farisi (d. 377 H.) in his Book "Scattered Issues" to Sibawaih (d.180.H.). These Issues are miscellaneous devided into phonology and Morphology, in addition to another issues between Morphology and Syntax. The syntactical issues are most prominent. This Research is designed to investigate and analyse these issues to reach the clearest understanding .

Email:
a.ar.hum@uodiyala.edu.iq

Published: 1- 9-2024

Keywords: سيبويه ، أبو علي الفارسي ، التحقيق اللغويّ

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الملخص

يحاول هذا البحث أن يتحقق ممّا نسبه أبو علي الفارسي (ت : 377 هـ) في كتابه (المسائل المنثورة) إلى سيبويه (ت : 180 هـ) ؛ و هي مسائل توزعت على مستويات اللغة ؛ فجاءت مشتركة بين الصوت و الصرف ، و اشتركت أخرى بين الصرف و النحو ، و هيمن المستوى النحوي على مسائل الكتاب . و قد سار البحث على منهج تحقيق نسبة تلك المسائل و التدقيق فيها ، و تحليلها في مستوياتها اللغويّة ؛ للوصول إلى فهمها في سياقها العلميّ الدقيق .

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين وصلى الله على رسوله الأمين وعلى آله ، و صحبه أجمعين ؛ وبعد فهذا كتابٌ من كتب أبي علي الفارسي علم العربية الذي عُرف بعقليته الفذة وحرصه على آثار من سبقوه وسعة اطلاعه عليها ، و لا سيما (كتاب سيبويه) ؛ فقد قيل إنّه : ((أشدُّ تفردا بالكتاب ، و أشد إكبابا عليه)) [1] . و لا أحسب تفرد أبي علي بالكتاب راجعًا إلى أنهما من مذهب نحويّ واحد ؛ بل إن فيه دليلًا على صلة القرابة الفكرية بينهما في تحليل الظواهر النحوية ، و فهمها و استنتاج أحكامها ؛ تلك الصلة التي أوجزها أبو البركات الانباري (ت : 577 هـ) في قوله : ((ما كان بين سيبويه و أبي علي أفضل منه)) [2] ؛ منبهًا على دقة فهم أبي علي لسيبويهِ .

أما عناية البحث بدراسة ما نَسبهُ أبو علي الفارسي إلى سيبويه في كتابه (المسائل المنثورة) واختياره دون كتبه الأخرى فيرجع إلى سببين :

(أولهما) تنوع النسبة ؛ أي : تنوع ما نسبه أبو علي الفارسي إلى سيبويه في المسائل الصوتية والصرفية والنحوية وإن جاءت المسائل الصوتية والصرفية على قلة .

و (الآخر) : أنَّ هناك دراساتٍ عُنيت بكتبه الأخرى كدراسة الباحثة : (بلسم عبد الرسول وحيد) في رسالتها الموسومة بـ (مآخذ أبي علي النحوي على من سبقه في البغداديات ، و العسكريات، و الإيضاح ، والتكملة ، و الشيرازيات ، و العضديات) . و لم يكن كتاب المسائل المنثورة من ضمنها .

و اخترت نماذج من مسائل صرفية ، و مسائل مشتركة بين الصوت والصرف ، و مسائل مشتركة بين الصرف والنحو ، و مسائل نحوية . وقد هيمنت الأخيرة على مسائل الكتاب ؛ لذا ارتأيتُ من الأنسب تقسيم البحث على محاور جاءت كالآتي :-

المحور الأول : ما نسبه أبو علي الفارسي إلى سيبويه في المسائل المشتركة بين الصوت والصرف ، و المحور الثاني : ما نسبه أبو علي الفارسي إلى سيبويه في المسائل الصرفية ، و المحور الثالث : ما نسبه أبو علي الفارسي إلى سيبويه في المسائل المشتركة بين الصرف والنحو ، و المحور الرابع : ما نسبه أبو علي الفارسي إلى سيبويه في المسائل النحوية .

و التزمت في كلّ مسألة خطوتين ؛ الأولى : تحقيق المسألة من حيث مدى دقة نسبة الرأي إلى سيبويه تصريحًا أو تلميحًا ، و الأخرى : بيان المسألة باستعراض موقف العلماء منها و الاستدلال عليها و الاحتجاج لها قبولا أو ردًّا . و ختمت البحث بخاتمة تضمنت أهمّ النتائج التي توصل إليها مع ملحق بأهمّ استنتاجات التحقيق . و قفوت ذلك بقائمة مصادر البحث و مراجعه .

المحور الأول

ما نُسب إلى سيبويه في المسائل المشتركة بين الصوت و الصرف

المسألة (389) مثالًا : (الإدغام + تصغير الرباعي)

ارتبطت هذه المسألة بالمسألتين (302) و(401) ولكن ما ورد منسوبًا إلى سيبويه جاء في مسألة واحدة ؛ و هي : (389) ، و ما بقي نُسب إلى الخليل ، ونقله سيبويه عنه . فقد نسبَ أبو علي الفارسيّ إلى سيبويه خلافه مع النحاة في هذه المسألة بقوله : ((إذا كانت العين واوًا ساكنةً نحو (مقود) ؛ فعلى قول أَبي الحَسنِ أنَّها زائِدةٌ ، و أن الواو التي هي عينٌ محذوفةٌ ، وعلى قول سيبويه و الخليل أنّها غير زائدة ، فعلى كِلا القولين تُقلبُ ياءً ، وتدغم . وإذا كانت متحركة في مثل : (أَسْوَدَ) ، فإنّه يُـــقال فيها : (أُسيود) ، و(أُسَيّد) ، فمن قال : (أُسيّد) كان من حجته ما قالوه في (ميّت) ، وذلك أنه كان في الأصل (ميوت) ، فلما وقعت الواو بعدَ ياءٍ ساكنةٍ ، قُلبت ياءً وأدغمت ، فـكذلك : (أُسيّد)))[3] .

تحقيق المسألة

و التحقيق في هذه المسألة يقتضي الرجوع إلى كتاب سيبويه للتثبّتِ من صحة ما عُزي إليه . و قد وجدناه يقول : ((وأمّا ما كانت العينُ فيه ثالثة مما عينه واوٌ ؛ فإن واوه تُبدل ياءً في التحقير ، وهو الوجه الجيدّ ؛ لأن الياء الساكنة تُبدل الواو التي تكون بعدها ياءً . فمن ذلك ميتٌ وسيدٌ وقيّامٌ وقيومٌ ، وإنما الأصل ميوتٌ و سيودٌ و قيوامٌ و قيوومٌ ، وذلك قولك في (أسود) أسيدُ ... واعلم أن العرب من يُظهر الواو في جميع ما ذكرناه ، وهو أبعد الوجهين ، يدعُها على حالها قبل أن تحقر ... والواو التي هي عين أقوى ، فلما كان الوجه في الأقوى أن تُبدَل ياءً لم تحتمل هذه أن تثبت ، كما لم يحتمل مَقالٌ مُقَيْوِلٌ))[4] .

في ضوء خطوة التحقيق يمكن استنتاج أن أبا علي الفارسي قد نقل رأي سيبويه بالمعنى ، و وافقه القول في هذه المسألة .

بيان المسألة

يكشف البحث – في آراء العلماء في المسألة قيد البحث – عن أنَّ كلًّا من المبرد (ت : 285 هـ)[5] ، و أبي بكر بن السراج(ت : 316 هـ)[6] ، و السيرافي (ت : 368هـ)[7] ، والزمخشري (ت : 538 هـ)[8] ، و تبعهم ابن معطٍ المغربـــيّ (ت : 628هـ)[9] ، و ابن يعيش (ت : 643)[10] ، و ابن اياز البغدادي (ت:681هـ)[11] ، ويحيى بن حمزة العلوي (ت : 749هـ)[12] ؛ قد وافقوا الخليل (ت : 175 هـ) و سيبويه في هذه المسألة ؛ قال السيرافي : ((وتقول في شاويةٍ : شويةٌ ، وفي غاوٍ : غُويٌّ على قول من يقول : أسيدُ ، ومن قال : أسيودُ فإنه يقول : شويوية غُوَيْوٍ ؛ لأن الواوَ في شاوية عين الفعل وهي متحركة قبل التصغير ، فلذلك جاز إقرارها وإذا جعلناها بالواو لم نحذف الياء الأخيرة ؛ لأنه لم تجتمع ثلاثُ ياءات))[13] .

و حجتهم في ذلك أنَّ الواو وقعت بعدَ ياءٍ ساكنةٍ ، فقُلبت ياءً ، و أدغمت ، كـ (ميت) التي أصلها (ميوت) فكذلك (أُسيّد) ؛ قال ابن اياز البغدادي : ((إن الاسم إذا حُذف منه شيءٌ ، و بقي منه بعد الحذف ما يتكمل به بناءُ المصغر ؛ فلا يرد ذلك المحذوف ، تقول في (ميتٍ) (مُيْيتٌ) ، و كذلك في (هارٍ) من قولهِ سبحانهُ : **سمح** عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ **سجى** (سورة التوبة : ١٠٩) ؛ تقول فيه : (هُوَيْرٌ) ولو رددت المحذوفَ لقلتَ : (مُيّيتٌ) بثلاثِ ياءاتٍ ، و(هويّرٌ) بياءٍ مشددةٍ))[14] . قال سيبويه : ((لم يكونوا ليفروا من الثقل إلى شيءٍ هو في الثقل مثله وهو أقل في كلامهم منه ، وهو أُسيدٌ وحُميري ولبيديٌّ وكذلك تقول العرب . و كذلك سيّدٌ وميّتٌ ونحوهما ؛ لأنهما ياءان مدغَمة أحداهما في الأخرى يليها آخر الاسم . وهم مما يحذفون هذه الياءات في غير الإضافة . فإذا أضافوا فكثرت الياءاتُ و عددُ الحروف ؛ ألزموا أنفسَهم أن يحذفوا))[15] .

المحور الثاني

ما نُسب إلى سيبويه في المسائل الصرفية

المسألة (404) مثالًا (تصغير الخماسي والأعجمي)

حكى أبو علي الفارسي عن سيبويه رأيه في مسألة (تصغير الخماسي و الأعجمي) ؛ فقال : (((إبراهيم وإسماعيل) على قولِ سيبويه : (بُرَيهيم) ، و(سُميعيل)))[16] .

تحقيق المسألة

و عند عودتي لكتاب سيبويه وجدتُ أن هذا القول قد نقل عنه بالمعنى ؛ إذ قال : ((و إن حقّرتَ إبراهيم وإسماعيل ؛ قلت : (بُريهيمُ) و (سُميعيلُ) تحذف الألف ؛ فإذا حذفتها صار ما بقى يجيء على مثال فُعَيْعيل))[17] . و هو موافق لمراد سيبويه في هذه المسألة .

بيان المسألة

تابع سيبويه في هذه المسألة كلٌّ من السيرافيّ في قوله : ((و الذي قاله سيبويه هو الصواب))[18] وأبي علي الفارسي في قوله : ((ووجه قول سيبويه أنه قالَ : هذا اسمٌ ، ولا ينكر أن يأتي اسمٌ أعجمي على غير أبنية العرب ، وذلك مثل (بَقَّمَ) فإذا كان كذلك لم يُنكرَ لهذا أن يأتي على ذلك فتكون زنتهُ (إفعاليل)))[19] ، و الأعلم الشنتمري (ت : 476هـ) في قوله : ((والذي قال سيبويه هو الصواب))[20] . و تبعهم ابن مالك[21] (ت : 672هـ) . أمّا الأشموني (ت : 929 هـ) ؛ فهو – و إن عده شاذًا بالقياس – إلا أنه صححه لورود السماع به ؛ إذ قال : ((حكى سيبويه في تصغير (إبراهيم و إسماعيل : بُرَيْهِمًا وسُمَيْعِلاً) . و هو شاذ لا يقاس عليه ؛ لأن فيه حذف أصلين و زائدين ؛ لأن الهمزة فيهما و الميم و اللام أصول ... وقال سيبويه : (بُرَيْهِيم و سميعيل) ؛ و هو الصحيح الذي سمعه أبو زيد وغيره من العرب . وعلى هذا ينبني جمعهما))[22] .

إن حجة مذهب سيبويه ومن تبعه هي السماع لقوله : ((وبنات الأربعة في الترخيم بمنزلة بنات الثلاثة تحذف الزوائد حتى يصير الحرف على أربعة لا زائدة فيه ، ويكون على مثال فُعيعِلٍ ، لأنه ليس فيه زيادة ، وزعم أنه سمع في إبراهيمَ وإسماعيلَ : بُرَيْهٌ ، وسُمَيْعٌ))[23] . يقول السيرافي : ((وقد كفينا الاحتجاجَ له بتصغير العرب لذلك بحذف الهمزة ؛ رَوَى أبو زيدٍ وغيره عن العرب أنها تصغر إبراهيم : بريهيم ، وحكى سيبويه عن الخليل عنهم في باب تصغير الترخيم في إبراهيم وإسماعيل : بُريهٌ وسُميعٌ))[24] .

و تجدر الإشارة هنا إلى أنَّ قصدي من قول (مذهب سيبويه) لا مذهب البصريين ؛ لأن من البصريين من خالف سيبويه في هذه المسألة ومنهم المبرد[25] ، و ابن السراج الذي نسب الغلط إلى سيبويه في هذه المسألة ؛ إذ قال : ((وإبراهيم بُريهيم ، وقد غلط في هذا سيبويه لأنه حذف الهمزة فجعلها زائدة ، ومن أصولِهِ أن الزوائد لا تلحق ذوات الأربعةِ من أوائلها ، إلا الأسماء الجارية على أفعالها ويلزمه أن يصغر إبراهيمَ : أبيريهٌ))[26] . وتبعهم عمر بن ثابت الثمانيني النحوي (ت : 442هـ) بقوله : ((فإن صغرت : (إبراهيم ، وإسماعيل) فالجيد أن تجعل الهمزة أصلًا ، لأن بعدها أربعة أصولًا ، وتحذف الياء والميم في آخر (إبراهيم) والياء واللام في (إسماعيل) فتقول : (ابيره ، وأسيمع) هذا هو المذهب المختار))[27] . و حجتهم هي : القياس : يقول المبرد : ((وإن كان الاسم على خمسة أحرف أصلية أو فيها زائدة ، فإن التصغير على ما كان في الأربعة))[28] . و أحسب – والله أعلم – إن رأي سيبويه ومن تبعه أقوى في الحجة لاعتمادهم على السماع الذي هو أقوى حجة من القياس ؛ يقول ابن جني (ت : 392هـ) : ((فمن الخطأ في ذلك رد السماع و الرواية بالاستدلال))[29] .

المحور الثالث

ما نُسب إلى سيبويه في المسائل المشتركة بين (الصرف والنحو)

المسألة (2) مثالًا : (القول في مَقدم الحُجّاجِ)

احتج أبو علي الفارسي القول في هذه المسألة بقول سيبويه ؛ إذ قال : ((ويقولون : (مقدم الحجاج) ففي ذلك وجهان : إنْ أردتَ أن تجعل الزمان عبارةً عن المكان ؛ لأن الزمان مفعولٌ فيه ، والمكان مفعولٌ فيه ، فلا يُنكَرُ أن يقوم أحدهما مَقامَ صاحبهِ . و إن شئت جعلته في موضعِ المصدرِ ، وتضيفهُ إليه كما تقولُ : (جئتك الظهر) ، تريدُ وقت الظُّهر ، وأقمت الظهرَ مقامَ الوقتِ فليس بمستنكرٍ أن تُقيم هاهنا هذا أيضًا مَقامَه . ومن المصادر قولك للرجل تراه قدم من سفرٍ : (مقدمَ خير) ومثله : (مبرورًا مأجورًا) قال سيبويه : إذا نصبت شيئًا من هذه المصادر فالمضمرُ هو غيرُ المظهرِ ، وإذا رَفَعْتَ فالمضمر هو المظهر فلذلك جاز))[30] .

تحقيق المسألة

و لدى رجوعي إلى كتاب سيبويه وجدت أن أبا علي الفارسي قد نقل رأي سيبويه بالمعنى و نص سيبويه كالآتي : ((ومما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهارهُ ، أن ترى الرجل قد قَدِمَ من سفرٍ فتقول : خير مَقْدَم . أو يقولَ الرجلُ : رأيتُ فيما يرى النائمُ كذا وكذا ، فتقول : خيرًا وما سَرَّ ، وخيرًا لنا وشرًا لعدوّنا . وإن شئت قلت : خيرُ مَقْدَمٍ ، وخيرٌ لنا وشرٌّ لعدّونا ... فإذا رفعتَ هذه الأشياءَ فالذي في نفسك ما أظهرتَ ، وإذا نصبت فالذي في نفسك غيرُ ما أظهرتَ ، وهو الفعل ، والذي أظهرت الاسمُ))[31] .

بيان المسألة

تابع سيبويهِ في هذه المسألة كلٌ من الفراء (ت : 207هـ)[32]، والمبرد[33] ، وابن السراج [34] ، والنحاس (ت : 338هـ)[35] ، والسيرافي[36]، والفارسي[37] ، و الزمخشري [38] ، والعكبري (ت : 616هـ)[39] ، و ابن يعيش [40] ، وأبو حيان الأندلسي (ت : 745هـ)[41] . قال أبو بكر بن السراج في توضيح ذلك : ((و من هذا الباب : (خيرَ مقدمٍ) أي قدمتَ ، وإن شئت قلت : (خيرُ مقدمٍ) فجميع ما يرفع إنما تضمرُ في نفسك ما تظهر وجميع ما ينصب إنما تضمر في نفسك غير ما تظهر فافهم هذا فإن عليه يجري هذا البابُ ، ألا ترى أنكَ إذا قلت : خيرَ مقدمٍ فالمعنى : قدمتَ ، فقدمتَ فعلٌ ، وخيرَ مقدم اسمٌ ، والاسمُ غيرُ الفعل ، فانتصب بالفعل ، فإذا رفعت فكأنك قلت : قدومُكَ خيرُ مقدم فإنما تضمر ، قدومك خيرُ مقدمٍ ، فقدومكَ (هو خيرُ مقدمٍ) وخبرُ المبتدأُ هو المبتدأ وإذا قلت : (خير مقدمٍ) فالذي أضمرت (قدمت) وهو فعلٌ و فاعل ؛ و الفعل والفاعل غير المفعول ؛ فافهم هذا فإن عليه يجري هذا الباب))[42] .

المحور الرابع

ما نُسب إلى سيبويه في المسائل النحوية

المسائل : (362 + 363 + 366)

: (القول في الـ (الذي) و نداء الاسم الموصول)

نقل أبو علي الفارسي اختلاف النحاة في هذه المسألة وخص بالذكر سيبويه والمبرد ؛ إذ قال : ((الأَلِفَ واللامُ التي في (الذي) : قال أبو العباس : إنها للتعريف ، وقال سيبويه : إنها زائدةٌ))[43] .

تحقيق المسألة

إن سيبويه (رحمه الله) لم يقل بزيادتها أو تعريفها ؛ غير أنه أورد ما ينكر القول بأن تكون (أل) في (الذي) مُعرفة ؛ يدلك على ذلك قول أبي علي في موضع آخر ؛ إذ قال : ((فإن قالَ : ما يُنكِرُ أنْ تكونَ الألف واللّام في (الذي) للتعريف عند سيبويه لقوله : ((لو سميتَ رجلًا (الذي رأيتهُ) لم يجز نداؤه كما أنكَ لو سميتَ بالرجلِ والرجلان ، لم يجز نداؤُهُ))[44] . نعم ؛ هذا ما ذكره سيبويه ونصه كالآتي : ((وإذا سميت رجلًا : الذي رأيتُه والذي رأيتُ ، لم تغيّره عن حاله قبل أن يكون اسمًا ؛ لأن الذي ليس منتهى الاسم ، وإنما منتهى الاسم الوصلَ فهذا لا يتغير عن حاله كما لا يتغير ضاربٌ أبوه اسم امرأة عن حاله ، فلا يتغير الذي كما لم يتغير وصلهُ ، ولا يجوز لك أن تناديه، كما لا يجوز لك أن تنادى الضارب أبوه إذا كان اسمًا ؛ لأنه بمنزلة اسمٍ واحد فيه الألف واللام))[45] . نقل أبو علي الفارسي في هذه المسألة رأي سيبويه بالمعنى ؛ لأن سيبويه لم يصرح برأيه ، وقد تبعه أبو علي في ذلك واحتج للمسألة من وجه آخر يؤيد قوله بزيادتها إذ قال : ((إنَّ قولهم (الذي) فيه الألف واللام ، و ليس تعريف الاسم بهما إنما تعريفه بغيرهما والدليل على ذلك تعرف سائر الموصولات سوى (الذي) ولا ألِفَ و لامًا فيها ، وتعرُّفُها لا يخلو من أحد أمرين : إمَّا أنْ يكون تعرفُهَا بالألف واللام ، أو بكونها موصولةً مخصوصةً فلا يجوز أن يكون باللام ، لأنهُ لو كان بها دون ما ذكرنا لوجب أن تكونَ سائر الموصولات المتعرية منها غيرَ متعرفةٍ ، وليس الأمرُ كذلك ؛ لأنها متعرفةٌ وإنْ كانت من اللام خالية ، فإذا كانت متعرفة ولم يخْلُ تعريفُهَا من أن يكون بأحد أمرين ، وبطل أن يكونَ بواحدٍ منهما ، ثُبت أنهُ بالآخرِ ، فقد وجدت الألفُ واللامُ في هذا الاسم لغير هذا التعريف))[46] .

بيان المسألة

اضطربت آراء العلماء في هذه المسألة ؛ و لعل سبب الاضطراب عائدٌ إلى المراد بالتعريف أتعريف باللفظ هو أم بالمعنى؟ وهل زيدت للتعريف أم لا ؟ يدلك على ذلك قول الزجاجي (ت : 337هـ) إذ توهم في نقل إجماعهم بتعريفها ؛ فقال : ((وذلك دَخولُها على بعضِ الأسماءِ ثابتةً غير مُنفصلةٍ ، ولم تُسمَعْ قطُّ معراةً منها ، كدخولها على التي والذي واللذين واللتين ، والذين واللاتي واللائي وما أشبه ذلك ،

فإنَّ إجماعَ النحويين كلَّهم على أَنّ الألفَ واللام في أوائل هذه الأسماء للتعريفِ ، ولم تَعْرُ قطُّ منها . فسيبويه يقولُ : أصلُ الــذي (لذ) مثل عمٍ و شجٍ ، ثم دخلت عليه الألفُ واللامُ للتعريف ، والفراء يقول : أصلُ الذي (ذا) وهو إشارة إلى ما بحضرتك ، ثم نقل من الحضرة إلى الغيبة ، ودخلت عليه الألفُ واللام للتعريف ، وحطت ألفُها إلى الياء يفرق بين الإشارة إلى الحاضر والغائب))[47] . في حين نجد الرماني (ت : 384هـ) يقول : ((أن تكون زيادتها لازمة ، وذلك كنحو زيادتها في الذي ، والتي ، والأصل ليت ، وليستا للتعريف ؛ لأنهما يتعرفان بالصلة كما يتعرف من ، وما ، وإنما زيدت هاهنا ليكون الذي والتي على ما يجب في الصفات من إثبات أل))[48].

و اوضح ابن يعيش هذا الاضطراب بقوله : ((وأما الألف واللام في الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما فذهب قوم إلى أنها زائدة . للتعريف على حدها في الرجل والغلام ؛ لأنها معارف والألف واللام معرفان فكان إفادة التعريف بهما . و الذي عليه المحققون أنهما زائدتان والمراد بهما لفظ التعريف لا معناه . و الذي يدل على أنهما ليستا لمعنى التعريف أمران ؛ أحدهما : أن الألف واللام في الموصولات زيادة لازمة ولام التعريف لا نعرفها جاءت لازمة ؛ بل يجوز إسقاطها نحو الرجل والغلام ورجل وغلام ولم نجدهم قالوا (لذ) كما قالوا غلام ؛ فلما خالفت ما عليه نظائرها دلَّ على أنها زائدة لغير معنى التعريف كما يزاد غيرها من الحروف))[49] .

و حجتهم في ذلك القياس : قال أبو علي الفارسي : ((مما يدل على أنها زائدة أنك تنادي بها ، ولا يجتمعُ النداءُ والألفُ واللّامُ ، لأن النـداء تعريـفٌ والألف واللام تعريـفٌ ، ولا يجتمـع تعريفـان فـي اسمٍ واحدٍ))[50] . و قال أبو محمد بن الخشاب (ت : 567هـ) :((ويدلك على أن تعرفه بالصلة لا باللام التي فيها تعرّفَ من وما الموصولتين ، ألا تراهما إذا وصُلتها معرفتين ولا لامَ فيهما ؛ فثبت وتبين بذلك أن تعرف الجميع بالصلات ؛ وإنما لم يُحتجُ في (مــن) و(ما) إلى إدخال اللام فيهما وإلزامهما إياها كما ألزمت (الذي) و(التي) ؛ لأن (مــن) و(مــا) لا يوصف بهما فلم يُحتج إلى إصلاح اللفظ بلحاق لام التعريف بِهما))[51] . و قال أبو البركات الأنباري : ((إذ لم يجز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية فلأن لا يجوز الجمعُ بين تعريف النداء . وتعريف الألف واللام أولى ؛ وذلك لأن تعريف النداء بعلامة لفظية ، وتعريف العلمية ليس بعلامة لفظية ، وتعريف الألف واللام بعلامة لفظية ، كما أن تعريف النداء بعلامة لفظية ، وإذا لم يجز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية وأحدُهما بعلامة لفظية ، والآخر ليس بعلامة لفظية ؛ فلأن لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف الألف واللام ، وكلاهما بعلامة لفظية كان ذلك من طريق الأولى))[52] .

المسألة (204) مثالًا : (القول في (إنْ ، و أنْ))

(196 + 197 + 198 + 199 + 200 + 201 + 202 + 203 + 204 + 205 + 206 + 208 + 209 + 211 + 212 + 213 + 214 + 215 + 216 + 217 + 218 + 219 + 294 + 295 + 296 + 298 + 299 + 300 + 301 + 302 + 303)

كشف البحث في هذه المسائل جميعها إن ما حكاه أبو علي الفارسي عن سيبويه ورد في (المسألة 204) فقط ، وهي محور التحقيق هنا . فقد نقل أبو علي الفارسي عن النحاة اختلافهم في هذه المسألة . ويقع هذا الخلاف في دائرة القول بـ (إن ، وأن) ؛ قال أبو علي الفارسي : ((قولُه سبحانه : **سمح** أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ٣٥**سجى** (سورةالمؤمنون : ٣٥/23) . فتقديرهُ على قول سيبويه : أيعدُكم أنكم إذا متم ، فيجعل الكناية كأنها عن الإخراجِ ، فيجوز أن تقول : أيعدكم أن إخراجكم إذا متم وكنتم تُرابًا، فيجعل (إنكم مخرجون) بدلًا من الإخراجِ ، فيكون (إذا مِتم) خبرًا لـ (أنَّ) فإذا قدّرته هذا التقدير أبدلت مِنهُ . و على قول أبي الحسن (يريد : الأخفش الأوسط) : أيعدكم أنكم إذا متم يوم الجمعة إخراجكم فيكونُ (إذا متم) متعلقًا بالإخراج ، والإخراج رُفع به ، فيكون (إنكم مخرجون) رفع بالظرف كما يقول : (يوم الجمعة القتال ، وعلى قول أبي عُمر الجرمي إنها مكررة ، ووجه التكرار أنه أعمل (يعدكم) في (أنكم إذا متم) وجعلها مكررة))[53] .

تحقيق المسألة

ولدى رجوعي إلى كتاب سيبويه وجدته يقول في باب (ما تكون فيه أنَّ بدلًا من شيءٍ ليس بالآخر) : ((و مما جاء مبدَلا من هذا الباب : **سمح** أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ٣٥**سجى**(سورة المؤمنون : ٣٥/23) ؛ فكأنه على : أيعِدُكم أنّكم مخرجون إذا متمّ ، وذلك أريدَ بها ، ولكنها إنما قُدَمتْ أنَّ الأولى ليُعَلم بعد أي شيءٍ الإخراجُ))[54] . فالتحقيق في هذه المسألة يكشف عن نقل الفارسي لرأي سيبويه بالمعنى لا باللفظ . وهو موافق لمراد سيبويه في هذه الآية . و هو ما كشفت عنه المصادر الأخرى ؛ قال مكي القيسي (ت : 437هـ) : ((قوله : **سمح** أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ **سجى** أنّ : بدل من [أنَّ] الأولى المنصوبة بـ(يعد) عند سيبويه و قال الجرمي والمبرد : هي تأكيد للأولى))[55] .

بيان المسألة

خالف المبرد مذهب سيبويه في هذه المسألة ، و وصف قوله بأنه : ((قول ليس بالقوىّ))[56] ، و وافق أبو سعيد السيرافي المبرد ؛ إذ قال : ((و قولـه تعـالى : **سمح** أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ٣٥**سجى** ؛ فيه وجهان : أحدُهُمَا : أنْ تجعلَ (أنكم) المفعول الثاني مـن (يعدكم) و المفعول الأول الكاف والميم ، و اسم (أن) الكاف والميم بعدَها و خبرها مخرجون ، و(إذا متم) ظرفٌ لمخرجون ، وأنكم الثانية معادة ... و الوجه الثاني : أنْ تجعلَ (أنكم) الأولى المفعول الثاني ليعدُكم ،

و(أنكم مخرجون) في موضع اسمٍ مبتدإ وخبرهُ (إذا متم) ؛ و هو ظرفٌ له ، وتقديره (أيعدكم أنكم إذ متم إخراجكم) ، و المبتدأ و الخبرُ : خبرٌ أنكم ، و العائدُ إلى الكاف والميم التي هي اسم (أنكم) الأولى الكاف والميم التي هي اسم (أنكم) الثاني ، وهذا قولُ أبي العباس المبرد . . . و على هذين الوجهين قولهم . وظاهر كلام سيبويه أنه جعل (أنكم) الثانية بدلًا من (أنكم) الأولى في قوله : **سمح** أَيَعِدُكُمۡ**سجى** ؛ لأنه قال : ((وممَّا جاء مبدلًا)) ثم قال : ((كأنه على (أيعدكم أنكم مخرجون))) وفي هذا الكلام عندي خللٌ ؛ لأنه لا يجوزُ البدلُ من الاسم حتى يتمَّ الاسمُ ، وقوله تعالى : **سمح** أَنَّكُمۡ إِذَا مِتُّمۡ **سجى** ليس باسم تامٍ ؛ لأنهُ لم يأتِ لـ (أنّ) بخبرٍ ، وتمامُ الاسم بأنّ واسمها وخبرها))[57] .

و ردَّ أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي (ت : 543هـ) قول المبرد والسيرافي بالأدلة والبراهين التي سيكشف عنها البحث في خطوة الحجة أو الدليل .

و أود الإشارة هنا إلى أن ما نَسبه أبو علي الفارسي والرضي (ت : 686 هـ) إلى الجرمي (ت : 225هـ) وما أورده المبرد في باب (أنّ) المكررة[58] إنما هي آراء سبقهم الفراء إليها وأحسب أنهم أخذوها من تعقيبه على قوله تعالى **سمح** أَيَعِدُكُمۡ أَنَّكُمۡ إِذَا مِتُّمۡ وَكُنتُمۡ تُرَابٗا وَعِظَٰمًا أَنَّكُم مُّخۡرَجُونَ ٣٥**سجى** ؛ إذ قال : ((أعيدت (أنكم) مرَّتين ومعناهما واحد . إلّا أن ذلكَ حَسُن لما فرقْت بين (أنكم) وبين خبرهَا ب (إذا) ؛ و هي في قراءة عبد الله (أيعدكم إذا متمّ وكنتم ترابًا وعظامًا أنكم مخرجُون) وكذلك تفعل بكل اسمٍ أوقعت عليه (أنّ) بالظنّ وأخوات الظنّ ، ثم اعترض عليه الجزاءُ دون خبره . فإن شئت كرَّرت أسمه ، وإن شئت حذفته أوّلًا وآخرًا . فتقول : أظن أنك إن خرجت أنك نادم . فإن حذفت (أنك) الأولى أو الثانية صلح . وإن ثبتنا صلح . وإن لم تعرض بينهما بشيء لم يجز . فخطأٌ أن تقول أظن أنك نادم إلّا أن تُكرر كالتوكيد))[59] .

إن حجة سيبويه و التصوّر الذي يقوم عليه رأي من تبعه يتمحور في قول الباقولي وبراهينه التي ردّ بها من خالف سيبويه ونصهُ : ((قوله عز وجل : **سمح** أَيَعِدُكُمۡ أَنَّكُمۡ إِذَا مِتُّمۡ وَكُنتُمۡ تُرَابٗا وَعِظَٰمًا أَنَّكُم مُّخۡرَجُونَ ٣٥**سجى** هذا الكلام من أفصح الكلام . وقد اضطرب فيه أقوال المحققين ، ونحن نخبرك بخلاصة ذلك ؛ و ذلك لأن التقدير فيه عندنا : أيعدكم أنَّ إخراجكم إذا متم وكنتم ترابًا وعظامًا ، فحذف المضاف ، و لابدّ من تقديره ، لأنه إذا حمل على الظاهر لم يجز أن يكون **سمح** إِذَا مِتُّمۡ **سجى** خبرًا للكاف والميم ، لأن (إذا) ظرف زمان ، وظرف الزمان لا يكون خبرًا عن الجثة . ألا ترى أنهم قالوا : لـــو قلت : (زيدٌ يومَ الجمعة) لم يصحَّ ، فثبت أنّ الإخراج الذي هو حدث مضمر ؛ ليـــصحَّ كون (إذا) خبرًا عنه . وإذا كان كذلك فإذًا صح قول سيبويه : إنّ قوله : **سمح** أَنَّكُم مُّخۡرَجُونَ **سجى** بدل من (أنَّ) الأولى ، وسقط قول المعترض : إنَّ (أنَّ) الأولى لا يتمَّ باسمه و خبره ، لأنه إنما يكون كذلك

إذا لم تقدّر حذف مضاف ، فحينئذٍ لا يصح البدل . فأما إذا قدرت مضافًا وتمَّ (أنّ) باسمه وخبره جازت المسألة . و جواب آخر: وهو أنه إذا قال : أيعدكم أنكم إذا متمّ وكنتم ترابًا وعظامًا ، ولم يذكر الخبر، وأضمره كما أضمر الجواب في قوله: **سمح**وَلَوۡ أَنَّ قُرۡءَانٗا سُيِّرَتۡ بِهِ ٱلۡجِبَالُ أَوۡ قُطِّعَتۡ بِهِ ٱلۡأَرۡضُ **٣١سجى** (سورة الرعد: 13/٣١) ؛ و لم يقل : (لكان هذا القرآن) وكان التقدير : (أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم ترابًا وعظامًا بعثتم) ؛ صار قوله : **سمح** أَنَّكُم مُّخۡرَجُونَ **سجى** بدلًا أيضًا لأن الأوّل تمَّ باسمه وخبره . و جواب ثالث في المسألة : وهو أن قوله : **سمح** أَنَّكُم مُّخۡرَجُونَ **سجى** مرتفعًا بالظرف على تقدير : أيعدكم أنكم وقت موتكم وكونكم ترابًا إخراجُكم ، فيكون الظرف مع ما ارتفع به خبر (أنّ) . وإذا كان كذلك جاد وصحَّ وسقط قول المعترض))[60] .

المسألة (266 + 267) مثالًا : (الترخيم)

(المسائل : 265 + 266 + 267 + 268 + 269 + 270 + 271 + 273 + 274 + 275 + 276 + 277 عنوانها الترخيم)

نسب أبو علي الفارسي إلى سيبويه قوله في الترخيم في مسألتين من هذه المسائل (266 + 267) وذكر فيهما خلافه مع أبي العباس المبرد إذ قال : ((النكرةُ إذا كان في آخرها الهاءُ ، رخمها سيبويه ، وأبو العباس المبرد يمتنع من ذلك))[61] .

تحقيق المسألة

إن التثبت من القول المنسوب إلى سيبويه يقتضي الرجوع إلى كتابه ؛ إذ وجدناه يقول: ((أعلم أنّ كل اسم كانَ مع الهاء ثلاثة أحرف أو أكثر من ذلك ، كان اسمًا خالصًا غالبًا ، أو اسمًا عامًا لكلِّ واحد من أُمة ، فإنّ حذف الهاء منه في النداء أكثرُ في كلام العرب . فأمَّا ما كان اسمًا غالبًا فنحو قولك : يا سَلَمَ أَقبلْ))[62] . هذا يعني أن أبا علي الفارسي قد نقل عن سيبويه رأيه في هذه المسألة بالمعنى .

بيان المسألة

إن حقيقة الرأي المنسوب إلى المبرد في هذه المسألة يرجع إلى المازني (ت : 247 أو 248هـ وقيل : 249هـ) ؛ إذ قال أبو علي الفارسي في موضع آخر : ((المازني و أبو العباس لا يجيزان تُرخِيم (شاةٍ وثُبةٍ) ونحوهما إذا كانا نكرتين ، كمـــا لا يجيزان ترخيم (رجلٍ) ونحوه و هو نكرة ، إنما يجيزان ترخيمهما إذا أريد بها المعَرفة ؛ كقولك : (يا ثبةُ) ، و يرخمانهِ على أنه معرفةٌ))[63] .

و عند التثبت من قول المبرد المخالف لقول سيبويه في هذه المسألة ؛ وجدته يقول : ((والترخيم داخل على المعارف ؛ لأنها مثبتة مقصود إليها مبيّنة من غيرها ، والنكرات شائعة غير معلوم واحدها))[64] ؛ من غير أن ينسبه إلى المازني . والتحقيق في هذه المسألة يفيد رأي المبرد من أوجه نذكرها في خطوة الحجة و الدليل ؛ فضلًا عما ذكره أبو سعيد السيرافي معقبًا على كلام سيبويه

بقوله : ((اعلم أن الترخيم لا يكثر في شيء ككثرته فيما آخره هاء التأنيث ؛ و ذلك لعلتين : إحداهما : أن هاء التأنيث شيء مضاف إلى الاسم وليس من بنيته ؛ لأنها لا تعود في جمع مكسر ولا جمع سالم كما تعود ألف التأنيث...والعلة الأخرى : أنها هاء في الوقف وتاء في الوصل ، و هذا التغيير لهما لازم ودخولها على الكلام أكثر من دخول ألفي التأنيث المقصورة والممدودة))[65] . وقد وافق سيبويه في هذه المسألة كل من ابن السراج[66] ، و السيرافي[67] ، و الفارسي[68] ، و تبعهم الأعلم الشنتمري[69] ، و الزمخشري[70] ، وابن يعيش[71] ، والأشموني[72] ، والأزهـري (ت :905 هـ)[73] .

إن حجة سيبويه ومن تبعه في ذلك هو قول العجاج :

جاريَ لا تستنكري عذيـري سعيي وإشفاقي على بعيري

فحذف الهاء و هي نكرةٌ ، و علل ذلك بقوله : لما كانت تتغير الهاء آخرًا بالمنادى المعرفة حذفتها في الترخيم ؛ لأنها قد تغيرت كما تغير غيرها[74] . و قال أبو علي الفارسي : ((وسمعنا الثقة من العرب يقول : يا حرمَلَ ، يُريد : يا حرملة))[75] .

و حجتهم من القياس قال أبو علي الفارسي : ((أَنّ من أُصولِهِم إذا اجتمع في شيءٍ شبهان أجروه مجرى ما شُبه بهِ ، وهو كثيرٌ ، ولما كانت النكرةُ قد أَشبهت المنادى في أنه قد نودي بها كما نودي بالمعرفة ، وفي آخرها الهاء ، وإذا كان هذا هكذا وجب أن تحذفَ الهاء))[76] .

المسألتان (247 + 258)

المسألة (247) مثالًا : ((ليس) بين الفعليّة و الحرفيّة)

حكى أبو علي الفارسي عن أصحابه خلافهم في مسألة فعلية (ليس) و حرفيتها ؛ إذ قال : ((وأما (ليسَ) فقد اختلف أَصحابنا فيها . فقال قومٌ : إنّها فِعلٌ بدلالةِ أنّ الضميرَ يتعلقُ بها و يتصلُ بها ، و ذلك قولكَ (ليسا) و(لسنَ) و(لست) ... ومما يدل على أنها ليست بفعل أنها تدل على النفي ، و لا تدل على حدثٍ و لا زمان ، والأفعال منها ما يدلُّ على حَدثٍ وزمانٍ ، و منها ما يدل على زمانٍ فقط ؛ فإذا كان هذا هكذا وتعرّت (ليسَ) من المعنيين جميعًا عُلِمَ أنّها ليست بفعلٍ))[77] . و من الواضح أنَّ أبا علي لم يصرح بموقف سيبويه الخاص في هذه المسألة ؛ و لعل قوله : ((و أما (ليسَ) فقد اختلف أَصحابنا فيها)) ؛ هو الذي أوعز إلى اللاحقين أن المقصود بـ (اصحابنا) هو سيبويه ؛ يدلك على ذلك قول المالقي (ت : 702هـ) ومن تبعه ؛ إذ قـال : ((اعلم أنْ (ليس) ليست محضةً في الحرفية و لا محضةً في الفعلية ؛ و لذلك وقع الخلاف فيها بين سيبويه وأبي علي الفارسي فزعم سيبويه أنها فعل ، وزعم أبو علي أنها حرف))[78] .

تحقيق المسألة

إن التحقيق فيما نسبه أبو علي يستلزم العودة إلى مؤلفاتهم ؛ وبما أن بحثنا هذا يعنى بما نسبه أبو علي الفارسي الى سيبويه على نحو خاص فلا بُدّ من بيان رأي البصريين و شيخهم سيبويه فيها . و قد قال سيبويه : ((وأما الفعل فأمثلة أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء ، وبُنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع))[79] . و قال في موضع آخر : ((وقد زعم بعضهم أن ليس تجعل كـ (ما) ، وذلك قليل لا يكاد يُعرَفُ ، فهذا يجوز أن يكون منه : ليس خَلَقَ اللهُ أشعر منه ، وليس قالها زيد ... هذا كله سُمِعَ من العربِ . والوجه والحد أن تحملهُ على أن في ليس إضمارًا ، و هذا مبتدأ ، كقوله : إنه أمةُ الله ذاهبةٌ . إلا أنهم زعموا أنَّ بعضهم قال : ليس الطيبُ إلا المسكُ ، وما كان الطيبُ إلا المسكُ))[80] . و المفهوم من قول سيبويه في هذا النص أنه يجعل شبه ليس بـ (ما) قليلا لا يكاد يُعرف ، و أنَّ الوجه عنده أنَّ في (ليس) إضمارًا [81]. و لعلَّ في ذلك إشارة وصفية من سيبويه إلى سلوك وظيفي متعدد تسلكه (ليس) .

بيان المسألة

إنَّ التدقيق في نصوص أبي علي الفارسي في مسألة فعلية (ليس) و حرفيتها في مختلف مؤلفاته ؛ يجد أن من الواضح أنَّ هناك إحساسًا في سلوك وظيفي مختلف لـ (ليس) لا يسمح لها أن تكون محضة في الفعلية و الحرفية ؛ قال أبو علي : ((لأنَّ (ليس) تشبه الفعل)) [82]، و قال : ((إنَّ (ليس) ؛ و إن كانت قد رفعت و نصبت ؛ فليست فعلا على الحقيقة)) [83]. ذلك أن معيار الفعلية عنده يعتمد دلالته على أحد الأزمنة الثلاثة ؛ قال : ((ألا ترى أن الفعل لا يخلو من أحد أمرين : إما أن يكون دالًا على الحدث و أحد الأزمنة الثلاثة ، وإما أن يكون دالًا على أحد الأزمنة الثلاثة مجردًا من الحدث ؛، فإذا لم يخل الفعل من أحد هذين القسمين ولم تكن (ليس) من واحد منهما ، ثبت أنه ليس بفعل وإن كان فيه القسمين ، ولم تكن (ليس) من واحد منهما ؛ ثبت أنه ليس بفعل وإن كان فيه بعض الشبه منه . و إذا لم يكن إياه وقد اختص بنفي الحال ، كما اختصت (ما) بذلك ، وكانت تدخل على المبتدأ و الخبر كما كانت كذلك ولم يكن في (ما) إذا توسّـــطت (إلّا) بين اسمها وخبرها إلا الرفع ؛ فكذلك (ليس) لما لم تدل على حدث فيما مضى كـ (ضرب) و(عَلِمَ) ؛ و لا على ما مضى مجردًا من الحدث كأخواتها ، كانت بمنزلة (ما)))[84] .

و لعل من المهم في ادراك الإشارات السابقة إلى اختلاف سلوك (ليس) ؛ ما نبه عليه الخليل بن احمد الفراهيدي (ت : 175 هـ) فيما جاء عنه في العين : ((ليس: كلمة جحود . . . معناه : (لا أيس) ؛ فطرحت الهمزة ، و أُلزقت اللّام بالياء))[85] ، و حجته في ذلك السماع من العرب ؛ و ذلك قولهم : ((ائتني به من حيثُ أيس و ليس ؛ و معناه : من حيث هو و لا هو)) [86] . و في الاستدلال على صحة

ما قاله الخليل ؛ ذهب الأستاذ طه باقر إلى : ((أن (أيس) تضاهي الكلمة الآرامية (أيث) التي تعني الوجود . و من المصادفات اللغوية الطريفة أن تعليل الخليل لفعل ليس الذي ذكرناه يؤيده وجود الفعل نفسه في اللغة الاكدية (البابلية ، والاشورية) بصيغة (لاشو) (lashu) المركب كذلك من الكلمتين المضاهيتين ؛ و هما : أداة النفي البابلية (لا) و الفعل الاكدي (ايشو) الذي يعني : وجد ، يوجد)) [87] . و هو رأي يفهم منه أنها مركبة من أداة و فعل ؛ و هو ما يجعلها تستوعب سلوكهما معا عند الاستعمال .

(المسألة : 358) مثالًا : (الخلاف في ندب الصفة و المضاف إليه)

نسب أبو علي الفارسي إلى الخليل وسيبويه منعهما ندب الصفة ، وجوازهم ندب المضاف إليه ؛ إذ قال : ((الصفة لا تندب عند الخليل وسيبويه ، ويندبُ الاسمُ المضاف إليه . قال : لأن الاسم الثاني بمنزلة جزءٍ من الاسم الأول ، وإذا كان بمنزلة الجزء منه صار بمنزلته فيندبُ كما يندبُ ، وليس هكذا سبيل الوصف ؛ لأنه يفصل بينه وبين الموصوفِ ، ولا يفصلُ بين المضاف والمضاف إليه))[88] . ثمَّ أورد وجه قول يونس تجويز ندبة الصفة ؛ بأنَّ الصفةُ هي الموصوفُ في المعنى ، والمضاف غيرُ المضافِ إليه ، وإذا جازَ أن تندبَ ذلك ، وإن كان غيره لم ينكر أن تندُبُ الصفةَ .[89]

تحقيق المسألة

و التحقيق فيما نسبه أبو علي إلى سيبويه يكشف أن الأخير قد أورد في (**باب ما لا تلحقه الألف التي تلحق المندوب**) ما نصّه : ((و ذلك قولك : وا زيدُ الظريفُ و الظريفَ . وزعم الخليل رحمه الله أنه مَنعَه من أن يقول : الظريفاه ؛ أنّ الظريف ليس بمنادىً ، ولو جاز ذا لقلت : وا زيدُ أنت الفارسُ البطلاه ؛ لأن هذا غيرُ منادى ، كما أن ذلك غيرُ نداء. وليس هذا كقولك : وا أميرَ المؤمنيناه ، و لا مثل : وا عبدَ قيساه ؛ من قبل أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد منفرد ، والمضاف إليه هو تمامُ الاسم و مقتضاه ، و من الاسم ؛ ألا ترى أنك لو قلت عبدًا أو أميرًا وأنت تريد الإضافة لم يجز لك . و لو قلت : هذا زيدٌ ؛ كنتَ في الصفة بالخيار إن شئت وصفتَ و إن شئت لم تصف . ولستَ في المضاف إليه بالخيار ؛ لأنه من تمام الاسم و إنما هو بدلٌ من التنوين . و أما يونس فيلحق الصفة الألف فيقول : وا زيدُ الظريفاه ، و اجمجمتي الشاميتيناه . و زعم الخليل رحمه الله أنّ هذا خطأ))[90] .

بيان المسألة

يُلحظ من نصّ سيبويه الوارد في تحقيق المسألة أن ما نقله أبو علي الفارسي ناسبًا إياه إلى الخليل و سيبويه ؛ إنما يمثل رأي الخليل الذي أورده سيبويه بصيغة الزعم . و لعلَّ في عنوان الباب الذي وضعه سيبويه فوق نصه ؛ و هو : (هذا باب ما لا يجوز أن يُندب) ما يمكن أن يُفهم أنه يرى ما يراه أستاذه

الخليل . و خلاصة رأي الخليل أن النعت في نحو : يا زيدُ الظريفُ و الظريفَ ؛ لا يجوز أن يندب ؛ و تعليله : –

- أنَّ النعت (أي : الظريف) ليس بمنادى ؛ و لعله يريد أنه ليس على تقدير تكرار العامل ؛ بل هو تابع يبين صفة في متبوعه ؛ فهو مرفوع على تقدير لفظ المنادى و منصوب على تقدير موضعه أو تقدير أعني[91] .
- و أنَّ (الموصوف ؛ إنما تقع ألف الندبة عليه لا على الوصف)[92] ؛أمّا المضاف إليه ؛ فيندب لأنه من تمام الاسم ؛ فمن حق ألف الندبة أن تقع عليه كما تقع على الاسم المفرد ، و لا تقع على المضاف . أما رأي يونس ؛ فقد جوز ندبة الصفة ؛ فيما حكاه سيبويه عنه من نحو : وا زيدُ الظريفاه ، و وا جمجمتي الشاميتيناه . و و قد نبه السيرافي مستفهما على الذي حكاه سيبويه عن يونس بقوله : ((لست أدري أ لحاق علامة الندبة من قياس يونس أو مما حكاه عن العرب فنحتج بهِ له ؟))[93] . في إشارة إلى أنه ربما يكون إلحاق علامة الندبة من قياس يونس . و قد عدّه ابعض المتأخرين مـــن الشاذّ الذي لا يُعبأ به ، و لا يقاس عليه ، كقولهم (وا من حفر بئر زمزماه) وما أشبه ذلك ، والله أعلم[94] .
- و أن الخبر مما لا يُندب ؛ فلا يقال : (وا زيدُ أنت الفارس البطلاه) ، و قال من يخالفه :(ليس الخبر مثل الصفة) ؛ لأن ((الخبر و الصفة جميعًا خارجان عن النداء ؛ فقد اتفق في خروجهما ، وإن كانا مختلفين في معنى آخر ، وإنما الندبة للمنادى و لا تدخل في غيره ، فلما كان خارجًا عن النداء فالندبة مفارقة له))[95] .

الخاتمة

الحمد الله ربّ العالمين حمدًا كثيرًا طيبًا كما ينبغي لجلال وجهه الكريم ، و الصلاة و السلام على نبينا محمد ، و على آله و صحبه و سلّم . توصل البحث إلى مجموعة من النتائج التي يمكن تلخيصها في الآتي :–

(1) نسب أبو علي الفارسيّ إلى سيبويه في هذا الكتاب مجموعة من مسائل العربيّة توزعت على مستويات اللغة الصوتيّة و الصرفيّة و النحويّة مع التنبيه على قلة المسائل الصوتية و الصرفية قياسًا إلى المسائل النحوية .

(2) تنوعت طرائق ما نسبه أبو علي الفارسي إلى سيبويه من مسائل العربية بين النقل بالمعنى – و هو الغالب – ، و النقل بالنص أو بنسبته إلى أصحابه البصريين من غير تصريح باسم سيبويه ؛ و هذان الأخيران قليلان .

(3) أثبت البحث دقة أبي علي الفارسي فيما نسبه إلى سيبويه غالبًا . و توسع أحيانًا في نسبة الرأي إلى سيبويه مع أن سيبويه قد نقله عن الخليل مثلا ؛ و لعله فعل ذلك ؛ لأن سيبويه لم يعقب عليه برفض .

(4) أكد البحث قدرة أبي علي في فهم مراد سيبويه ، و في مناقشتها ، و اتخاذها حجة في الرد على من خالف مذهبه ، وهو أحد الوسائل التي اتبعها في موافقته لسيبويه .

(5) في الملحق بالخاتمة جدول تفصيلي يكشف عن عدة المسائل التي نسبها أبو علي الفارسي إلى سيبويه بذكر رقم المسألة ، و ما حكاه عن سيبويه استدلالا و ما حكاه معنى أو لفظًا ، و بيان مواضع موافقته أو مخالفته لسيبويه فيها ، و ما حكاه على سبيل توضيح خلافه مع غيره من النحاة مع ملحوظات في محور بحسب ما يتطلبه الموقف البحثي .

و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

جدول تفصيلي بالمسائل التي نُسبت إلى سيبويه في كتاب المسائل المنثورة مع بيان موجز عن كلٍّ منها							
رقم المسألة التي نسبها الفارسي إلى سيبويه	ما حكاه عن سيبويه للاستدلال	ما حكاه عن سيبويه بالمعنى	ما حكاه عن سيبويه باللفظ	موافقته لسيبويه	خلافه مع سيبويه	ما حكاه على سبيل توضيح خلافه مع غيره من النحاة لا غير	ملحوظات
2	√	√	×	√	×	×	
6	×	√	×	موافقته لسيبويه وغيره	أجاز وجهًا آخر مع وجه سيبويه	√	
16	×	√	×	موافقته لسيبويه وغيره	×	√	
48	√	√	×	√	×	×	
52	√	√	×	√	×	√	
61	√	√	×	√	×	√	
67	√	√	×	√	×	√	
69	√	√	×	√	×	√	
72	√	√	×	√	×	√	

جدول تفصيلي بالمسائل التي نُسبت إلى سيبويه في كتاب المسائل المنثورة مع بيان موجز عن كلٍّ منها							
رقم المسألة التي نسبها الفارسي إلى سيبويه	ما حكاه عن سيبويه للاستدلال	ما حكاه عن سيبويه بالمعنى	ما حكاه عن سيبويه باللفظ	موافقته لسيبويه	خلافه مع سيبويه	ما حكاه على سبيل توضيح خلافه مع غيره من النحاة لا غير	ملحوظات
82	√	√	×	√	×	√	
129	×	√	×	موافقته للخليل وسيبويه	×	√	خرج وجهًا لقول الخليل في هذه المسألة ، فوافق سيبويه والخليل
153	×	√	×	موافقته للجميع عدا النصب	×	√	يقول أبو علي في هذه المسألة : (فهذه كلها جائزة ولا يجوز النصب)
163	√	√	×	√	×	√	
185	√	√	×	√	×	√	
204	×	√	×	لم يصرح بموافقته هنا	×	√	
207	√	√	×	√	×	√	
210	√	√	×	√	×	√	
242	√	√	×	√	×	√	
243	√	√	×	√	×	√	
246	√	√	×	√	×	√	
247	×	√	×	×	√	√	خالف الفارسي سيبويه والجمهور في هذه المسألة
258	×	√	×	×	√	√	خالف الفارسي

جدول تفصيلي بالمسائل التي نُسبت إلى سيبويه في كتاب المسائل المنثورة مع بيان موجز عن كلٍ منها							
رقم المسألة التي نسبها الفارسي إلى سيبويه	ما حكاه عن سيبويه للاستدلال	ما حكاه عن سيبويه بالمعنى	ما حكاه عن سيبويه باللفظ	موافقته لسيبويه	خلافه مع سيبويه	ما حكاه على سبيل توضيح خلافه مع غيره من النحاة لا غير	ملحوظات
							الخليل وسيبويه في هذه المسألة
266	×	√	×	√	×	√	
267	×	√	×	√	×	√	
281	√	√	×	√	×	×	
332	×	√	×	√	×	√	
350	×	√	×	√	×	√	
366	×	√	×		×	√	
367	√	√	×	√	×	×	
374	×	√	×	لم يصرح هنا	×	√	
389	×	√	×	لم يصرح هنا	×	√	
394	×	√	×	√	×	√	
404	×	√	×	√	×	√	
408	×	√	×	√	×	√	
411	×	√	×	لم يصرح هنا	×	×	

الإحالات :

(1)الامتاع والمؤانسة، لأبي حيان التوحيدي : 104 .

(2) نزهة الالباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات الانباري : 315 .

(3) المسائل المنثورة : 295 ، وينظر : التكملة : 498 .

(4) الكتاب (هارون) : 3/468-470 .

(5) ينظر : المقتضب : 2/241-242 .

(6) ينظر : الأصول في النحو : 3/37 .

(7) ينظر : شرح كتاب سيبويه : 179/13 .
(8) ينظر : المفصل في علم العربية : 89/2 .
(9) ينظر : الفصول الخمسون : 248 .
(10) ينظر : شرح المفصل : 124/5 .
(11) ينظر : المحصول في شرح الفصول (شرح فصول ابن معطٍ في النحو) : 961/2-962 .
(12) ينظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : 121/2-122 .
(13) شرح كتاب سيبويه : 179/13 .
(14) المحصول في شرح الفصول : 967/2 .
(15) الكتاب : 371/3 .
(16) المسائل المنثورة : 304 .
(17) الكتاب : 446/3 .
(18) شرح كتاب سيبويه : 152/13 .
(19) المسائل المنثورة : 305 .
(20) النكت في تفسير كتاب سيبويه : 928/2 .
(21) شرح الكافية الشافية : 1927/4 .
(22) شرح الأشموني لألفية ابن مالك (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) : 299/4-300 .
(23) الكتاب : 476/3 .
(24) شرح كتاب سيبويه : 152/13 ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه : 928/2 .
(25) الانتصار : 132 .
(26) الأصول في النحو : 51/3 .
(27) شرح اللمع للثمانيني : 957/2ـ 958 .
(28) المقتضب : 257/1 .
(29) ينظر : مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها : 346 .
(30) المسائل المنثورة : 5-6 .
(31) الكتاب : 270/1-271 .
(32) ينظر : معاني القرآن : 14/2 .
(33) ينظر : المقتضب : 118/2-119 .
(34) ينظر : الأصول في النحو : 192/1 ـ 193 ، 248/2-249 .
(35) ينظر : إعراب القرآن : 283/2-284 .
(36) ينظر : شرح كتاب سيبويه : 38/5 .
(37) ينظر : المسائل المنثورة : 5ـ6 ، التعليقة على كتاب سيبويه : 245/4-246 .
(38) ينظر : الكشاف : 484 .
(39) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 31/2 .
(40) ينظر : شرح المفصل : 107/6-108 .
(41) ينظر : البحر المحيط : 225/5-226 .

(42) الأصول في النحو : 2/248-249.
(43) المسائل المنثورة : 284 .
(44) الإغفال : 1/282-283 .
(45) الكتاب : 3/333 .
(46) الإغفال : 1/282 .
(47) كتاب اللامات : 28 .
(48) معاني الحروف : 68 .
(49) شرح المفصل : 3/140-141 .
(50) المسائل المنثورة : 283 ، وينظر : المقتضب : 4/239 ، وشرح كتاب سيبويه : 12/183 .
(51) المرتجل في شرح الجمل : 306-307 .
(52) الإنصاف في مسائل الخلاف : 1/338 .
(53) المسائل المنثورة : 192-193 ، ينظر : رأي الأخفش في معاني القرآن : 1/111 .
(54) الكتاب : 3/132-133 .
(55) مشكل إعراب القرآن : 2/55 .
(56) المقتضب : 2/357 .
(57) شرح كتاب سيبويه : 11/36-38 ، وينظر: المقتضب : 2/355-357 ، وشرح الرضي على الكافية: 4/364-365 .
(58) ينظر : المقتضب : 2/354 .
(59) معاني القرآن : 2/234-235 ، وينظر : شرح المفصل : 3/68 .
(60) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات : 2/923-924 ، وينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 2/183-184 .
(61) المسائل المنثورة : 233-234 .
(62) الكتاب : 2/241 .
(63) التعليقة على كتاب سيبويه : 1/384 .
(64) المقتضب : 4/264 .
(65) شرح كتاب سيبويه : 8/58 ، وينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه : 1/575-576 .
(66) ينظر : الأصول في النحو : 1/360ـ361 .
(67) ينظر : شرح كتاب سيبويه : 8/58 .
(68) ينظر : المسائل المنثورة : 233-235 ، والتعليقة على كتاب سيبويه : 1/384 ، والمسائل العسكرية : 168-169 .
(69) ينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه : 1/575-576 .
(70) ينظر : المفصل في علم العربية : 1/136 .
(71) ينظر : شرح المفصل : 2/16 .
(72) ينظر : شرح الإشموني : 3/319-321 .
(73) ينظر : شرح التصريح على التوضيح : 2/184-185 .
(74) ينظر : الكتاب : 2/241-242 ، والمسائل المنثورة : 234 ، وشرح أبيات سيبويه لابن النحاس : 247ـ248 ، و 250.
(75) شرح كتاب سيبويه للسيرافي : 8/60 ، التعليقة على كتاب سيبويه : 1/385 .
(76) المسائل المنثورة : 235 ، وينظر : شرح كتاب سيبويه : 8/59-60 .

(77) المسائل المنثورة : 220ـ221 .
(78) رصف المباني في شرح حروف المعاني : 368 ، وينظر : التبيين عن مذاهب النحويين و الكوفيين : 308 ، و الجنى الداني في حروف المعاني : 459 .
(79) الكتاب : 12/1 .
(80) الكتاب : 147/1 ، وينظر : مجالس العلماء : 3-5 .
(81) ينظر : نحو سيبويه في كتب النحاة دراسة تحقيق و تقويم ؛ مازن عبد الرسول سلمان (أطروحة دكتوراه) : 197 .
(82) الحجة للقراء السبعة : 2 / 270 .
(83) المسائل الحلبيات : 210 .
(84) المصدر نفسه : 210-211 ؛ و ينظر : كتاب الشعر : 1 / 9 .
(85) العين : 7 / 300 .
(86) المصدر نفسه :7 / 300 .
(87) من تراثنا اللغوي القديم ما يسمى في العربية بالدخيل : 54 .
(88) المسائل المنثورة : 227 .
(89) المسائل المنثورة : 227 .
(90) الكتاب : 225/2-226 .
(91) ينظر : الكتاب : 2/ 183 .
(92) الإنصاف في مسائل الخلاف : 1 / 365 .
(93) شرح كتاب سيبويه : 26/8-27 .
(94) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 365/1 ، و شرح المفصل : 14/2 ، وشرح التصريح على التوضيح : 182/2 .
(95) شرح كتاب سيبويه : 27/8 ، وينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه : 565/1-566 .

مصادر البحث و مراجعه

(1) القرآن الكريم .
(2) الأصول في النحو ، لأبي بكر ابن السراج (ت : 316هـ) ، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي ، ط2 ، مؤسسة الرسالة بيروت (1420هـ - 1999 م) .
(3) إعراب القرآن ، لأبي جعفر احمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت : 338 هـ)،تحقيق : د. زهير غازي زاهد ،ط3 ، عالم الكتب ، بيروت ، (1409 هـ-1988 م).
(4) الإغفال (و هو المسائل المصلحة من كتاب (معاني القرآن و اعرابه) لأبي إسحاق الزجاج) ،لأبي علي الفارسيّ (ت : 377 هـ) ، تحقيق : د . عبد الله بن الحاج إبراهيم ، المجمع الثقافي – مركز جمعة الماجد ، أبو ظبي – دبي ، الإمارات العربية المتحدة ، (1424 هـ - 2003 م).
(5) الامتاع والمؤانسة ،لابي حيان التوحيدي (ت: 414هـ) ، تقديم : احمدالطويلي ط1 ، تونس ، دار بو سلامة للطباعة والنشروالتوزيع 1983 م .
(6) الانتصار لسيبويه على المبرد ، لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولّاد (ت : 332 هـ) ، تحـ : زهير عبد المحسن سلطان ، ط 1 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 141 هـ-1996 م .
(7) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين ، لأبي البركات ابن الأنباري (ت : 577هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، (د . ط) ، دار إحياء التراث العربيّ ، مصر ، (د . ت) .

(8) البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي (ت: 745 هـ) ، تحقيق : الشيخ عادل احمد عبد الموجود وآخرين ، (ط 1) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (1422هـ - 2001 م) .

(9) البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي البركات بن الأنباري (ت : 577 هـ) ، تحـ : د . طه عبد الحميد طه ، و مراجعة : مصطفى السقا ، انتشارات الهجرة ، قم ، 1403 هـ .

(10) التبيان في اعراب القرآن ، لأبي البقاء العكبريّ (ت : 616هـ) ، تح : علي محمد البجاويّ ، دار الشام للتراث ، بيروت ، لبنان ، 1976 م .

(11) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين و الكوفيين ،لأبي البقاء العكبري (ت : 616 هـ) ، تحـ : د . عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، ط 1 ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، 1421 هـ - 2000 م .

(12) التعليقة على كتاب سيبويه ،لأبي علي الفارسي (ت : 377 هـ) ، تحـ : عوض بن أحمد القوزي ، ط 1 ، مطبعة الأمانة ، القاهرة ،1410 هـ - 1990 م .

(13) التكملة ، لأبي علي الفارسي ، تحـ : كاظم بحر المرجان ، ط 2 ، عالم الكتب ، بيروت ، 1431 هـ - 2010 م .

(14) الجنى الداني في حروف المعاني ، لحسن بن قاسم المرادي (ت749هـ)، تحقيق :د. طه محسن ، مؤسسة الكتب للطباعة والنشر ،(1396هـ - 1976م .

(15) الحجة للقرآء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز و العراق و الشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد ؛ لأبي علي الفارسي ، تحقيق : بدر الدين قهوجي و بشير جويجاتي ، دار المأمون للتراث ، ط 1 ، دمشق - بيروت ، (1404 هـ = 1984 م) .

(16) رصف المباني في شرح حروف المعاني : لحسن بن قاسم المرادي (ت : 749هـ) ، تحقيق : أحمد محمد الخراط ، ط (3) ، دار العلم ، دمشق ، (1423هـ = 2002م) .

(17) شرح أبيات سيبويه ، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت : 338 هـ) ، تحـ : وهبة متولي عمر سلامة، ط 1 ، مكتبة الشباب ، القاهرة ، 1985 م .

(18) شرح الأشمونيّ (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) ، لـــــلأشمونيّ (ت : 929 هـ) ، تحـ : عبد الحميد السيد عبد الحميد ، (د . ط) ، المكتبة الأزهريّة للتراث ، القاهرة ، (د . ت) .

(19) شرح التصريح على التوضيح : للشيخ خالد الأزهري (ت : 905هـ) ، صححت هذه الطبعة وروجت بمعرفة لجنة من العلماء ، (د. ط) ، دار الفكر ، (د.ت).

(20) شرح الرضي على الكافية، للرضي الاستراباذي (ت 688 هـ) تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر ، ط2، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي ، ليبيا ،1996 هـ.

(21) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، تحقيق : عبد المنعم أحمد هريدي ، (د . ط) ، دار المأمون للتراث ، مكة المكرمة ، (د . ت) .

(22) شرح اللمع لابن جني ، لأبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت : 442 هـ) ، تحـ : أ . د . فتحي علي حسانين ، ط 1 ، دار ابن حزم للتراث ، القاهرة ، 2010 م .

(23) شرح المفصل ، لابن يعيش (ت:643هـ) ، عالم الكتب - بيروت ، مكتبة المتنبي - القاهرة ، (د . ت) .

(24) شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السيرافي (ت368 هـ) ج3، تحقيق : - د . فهمي أبو الفضل ، تحـ : أ. د. رمضان عبد التواب و آخرين ، ط 2 ، دار الكتب و الوثائق المصريّة ، القاهرة ، 1429 هـ - 2008 ، و ما بعدها .

(25) الفصول الخمسون، لأبي الحسين يحيى بن عبد المعطي (ت : 628 هـ) ،تحـ : محمود محمد الطناحي ،(د . ط)، دار إحياء الكتب العربيّة ، القاهرة ، 1977م.

(26) الكتاب ، لسيبويه (ت180هـ) ، تحقيق : عبد السلام هارون ،(ط 4) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب،(1425هـ – 2004 م).

(27) كتاب الشعر (أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب) ؛ لأبي علي الفارسي ، تحقيق : د . محمود محمد الطناحي ، ط 2 ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، (1436 هـ = 2015 م) .

(28) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ) اعتنى به وعلق عليه : خليل مأمون شيحا ، ط1 ، دار المعرفة ، بيروت – لبنان (1423هـ – 2002م) .

(29) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات ، لنور الدين أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي الملقّب بـ(جامع العلوم النحوي)(ت : 543 هـ) ، تحقيق : د . محمد أحمد الدالي ، ط1 ، مجمع اللغة العربية بدمشق ، (1415هـ – 1995م).

(30) اللامات ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت : 337هـ) ، تحقيق : مازن المبارك ، ط2 ، بيروت ، (1412هـ = 1992م) .

(31) مجالس العلماء ، لأبي القاسم الزجاجيّ (ت : 338 هـ) ، تحـ : عبد السلام محمد هارون ، ط 2 ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، و دار الرفاعي بالرياض ، 1403 هـ – 1983 م .

(32) المحصول في شرح الفصول (شرح فصول ابن معط في النحو) ، لابن اياز البـــــغدادي (ت : 681 هـ) ، تحـ : شريف عبد الكريم النجار ، ط 1 ، دار عمّار ، عمّان ، 1431 هـ – 2010 م .

(33) مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها: لأبي الفتح عثمان بن جني(ت : 392هـ) ، تحقيق : د. حسين أحمد بو عباس ، ط (1) ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، (1431–1432هـ = 2010م) .

(34) المرتجل في شرح الجمل ؛لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشـــــاب (ت : 567هـ) ، حققه وقدم له : علي حيدر، (د. ط) ، دمشق ،(1392هـ = 1972م).

(35) المسائل الحلبيات ، لأبي علي الفارسي (ت : 377هـ) ، تحـ : حسن هنداوي ، ط 1 ، دار القلم بدمشق ، و دار المنارة ببيروت ، (1407هـ = 1987م) .

(36) المسائل العسكرية ، لأبي علي الفارسي (ت : 377هـ) ، تحقيق : محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ، ط (1) ، مطبعة المدني ، القاهرة ،(1403هـ = 1982م) .

(37) المسائل المنثورة ، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ، تحقيق وتعليق : د. شريف عبد الكريم النجار ، ط (1) ، دار عمار ، عمان ، (1424هـ = 2004م) .

(38) مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت 437 هـ)،تحقيق: أ. د. حاتم صالح الضامن ، دار البشائر، دمشق– سورية (1424هـ– 2003 م).

(39) معاني الحروف ، لعلي بن عيسى الرماني (ت : 384 هـ) ، تح : د : عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، ط 3 ، دار الشروق ، جدة ، (1404 هـ – 1984 م) .

(40) معاني القرآن، للأخفش الأوسط ، أبي الحسن سعيد بن مسعدة(ت: 215 هـ)،تحقيق: د : فائز فارس ، ط3، دار البشير ، و دار الأمل ، الكويت ، (1401 هـ –1981م) .

(41) معاني القرآن، للفراء، أبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت : 207 هـ) ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، ط3، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة،(2001م).

(42) المفصل في علم العربية ، للزمخشريّ (ت : 538 هـ) ، تحـ : محمد محيي الدين عبد الحميد ، (د . ط) ، مطبعة حجازي ، القاهرة ، (د . ت) .

(43) المقتضب، للمبرد (ت : 285 هـ) ، تحقيق: عبد الخالق عضيمة ،المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ،(1415 هـ- 1994 م).

(44) من تراثنا اللغوي القديم (ما يسمى في العربية بالدخيل) ، طه باقر (ت : 1984 م) ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد،(1400 هـ = 1980 م) .

(45) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ، للإمام يحيى بن حمزة العلويّ (ت : 749 هـ) ، دراسة و تحقيق : د . هادي عبد الله ناجي ، ط 1 ، مكتبة الرشد ، الرياض ، 1430 – 2009 م .

(46) نحو سيبويه في كتب النحاة دراسة تحقيق و تقويم ؛ مازن عبد الرسول سلمان ، أطروحة دكتوراه بإشراف أ . م . د . صالح هادي القريشي ، كلية الآداب بالجامعة المستنصرية ، (ربيع الأول 1427 هـ = نيسان 2006 م) .

(47) نزهة الالباء في طبقات الأدباء ، لابي البركات كمال الدين عبد الرحمن الانباري (ت : 577هج) تح : محمد ابو الفضل ، الفجالة ، القاهرة ، مطبعة المدني (د . ت) .

(48) النكت في تفسير كتاب سيبويه ؛ للأعلم الشنتمريّ (ت : 476 هـ) ، تحـ : زهير عبد المحسن سلطان ، ط 1 ، معهد المخطوطات العربية ، الكويت ، 1407 هـ – 1987 م.